

دول الخليج تستعد لفرض ضريبة القيمة المضافة.. والقطيعة مع قطر مستمرة

في وقت تستمر فيه القطيعة مع الدوحة، تعتمد الدول الخليجية ومنها قطر فرض ضريبة القيمة المضافة خلال العام 2018، لسد التغرات في ميزانياتها وخفض الاعتماد على عائدات النفط.

تقرير شيرين شكر

خطوات انجاشية تسعى دول الخليج لتطبيقها عليها تسد بعضا من التغرات في كيانها الاقتصادي، وهي التي استقطبت عقود ملايين العمال الأجانب، بفضل سمعتها كجنة ضريبية. السعودية والإمارات وقطر تليها البحرين والكويت وعمان، دول ست تعتمد فرض ضريبة القيمة المضافة خلال العام 2018، كجزء من إجراءات تتخذها الدول الخليجية الغنية بالنفط لخفض الاعتماد على عائدات النفط من جهة وتنوع الاقتصاد من جهة ثانية.

وبالإضافة إلى العقبات الإدارية والفنية التي تقف في وجه هذا المشروع، فقد برزت مؤخرا عقبة أخرى تتمثل في الأزمة الدبلوماسية غير المسبوقة التي أعقبت قطع السعودية والإمارات والبحرين علاقتها الدبلوماسية مع قطر.

وفي حال استمرار الأزمة فإن قطر أمام خيارات أو العثور على بديل لوارداتها من السعودية والإمارات والبالغة قيمتها 4.5 مليار دولار سنويا، رغم أن هذا البديل سيكون "أكثر كلفة" من السلع الخليجية، ما سيؤدي إلى ضغوط تصميمية خاصة بالنسبة للسلع الغذائية، أم أنها ستؤجل تطبيق هذا الإصلاح الضريبي وذلك لموازنة أي ارتفاع في أسعار السلع في الأسواق المحلية.

وفي حال فرضت الدول الخليجية هذه الضريبة كما هو مقرر، فإنه من غير المرجح أن يسيء ذلك إلى سمعتها كمنطقة منخفضة الضرائب أو يقلل من جاذبيتها للأجانب، بحسب الخبراء، خاصة وأنه فرض الضريبة بمعدل ابتدائي هو 5 في المائة سيفيد عائدات الحكومة كما سيظل يوفر بيئه جذابة جداً للأعمال سواء للمفترضين أو للشركات.

ويؤكد الخبراء أنه من غير المرجح أن تمنع القيمة المضافة التي يدفعها المستهلك الشركات من إقامة عملياتها في منطقة الخليج، طالما أن نسبة 5 في المائة ستكون من بين أخفض نسب القيمة المضافة في العالم

ورغم أنّ^٣ نسبة 5 في المائة من المستبعد أن تعالج الضغوط المالية التي تواجه الحكومات في دول الخليج إلا أنها تعتبر أداة للاستدامة المالية المستقبلية وستعود هذه النسبة على الدول المستعنية بعائدات تصل إلى 1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.